

أسباب عدم انهيار الاقتصاد الروسي 1-2

الكاتب



محمد الصياد

*د. محمد الصياد

خلال بث مباشر في 14 ديسمبر/ كانون الأول، بعنوان «نتائج العام مع فلاديمير بوتين»، توقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي في نهاية عام 2023 المنصرم إلى 3.5%، ما وقع على الضد من هدف العقوبات الاقتصادية الغربية الكاسحة التي تقترب من عامها الثالث (فرضت منذ اندلاع الصراع بين الطرفين على الأراضي الأوكرانية في 24 فبراير/ شباط 2022، ووصل عددها إلى نحو 11 حزمة عقوبات تشمل 1800 كيان وفرد)، والتوقعات الغربية السلبية المسبقة لأداء الاقتصاد الروسي. فيما أكد البنك المركزي الروسي أن الدين الحكومي قد انخفض من 46 مليار دولار، إلى 32 مليار دولار، كما انخفض الدين الخارجي الخاص من 337 مليار دولار، إلى 297 مليار دولار. وناتج الصناعات التحويلية «Industrial output» مليار دولار. كما ازداد الناتج الصناعي بنسبة 3.6% و7.5% على التوالي. وارتفع استثمار رأس المال الثابت بنسبة 10%، وارتفعت ربحية الشركات بنسبة 24%، وكسبت البنوك أرباحاً زادت على 3 تريليونات روبل (33.9 مليار دولار). وفيما زادت الرواتب لمقابلة نسبة 7.5%، التضخم البالغة نحو 7.5%، تقف البطالة عند أدنى مستوياتها، وهو 3

المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، رغم أنها تعطي أرقاماً أكثر تواضعاً، تؤكد أيضاً أن الاقتصاد الروسي أخذ في الارتفاع، على الرغم من العقوبات غير المسبوقة في تاريخ البشرية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا (صندوق النقد توقع نمواً نسبته 1.5% والنسبة نفسها في عام 2024

هذه النتائج فاجأت ليس فاضلي العقوبات الغربيين فقط، وإنما حتى الاقتصاديين المشتغلين بقضايا الاقتصاد الدولي، وأسواقه المختلفة، الذين راحوا يبحثون عن أسباب تمكن الاقتصاد الروسي من التغلب على عاصفة العقوبات الغربية،

بأقل الأضرار. عوامل داخلية، وأخرى خارجية، هي التي مكنت روسيا من تجاوز العقوبات. من العوامل الداخلية التي لا يختلف عليها معظم هؤلاء، هو أنه بخلاف ثروات روسيا من الموارد الطبيعية، وصناعاتها، وقطاعها الزراعي، فإن صمود روسيا يُنسب أيضاً إلى تطور روسيا الكبير في مجال التكنولوجيا. فهي واحدة من الدول القليلة جداً التي لديها محرك بحث وبوابة ويب يقدمان خدمة البحث على الإنترنت، «Yandex» محرك بحث خاص بها، وهو ياندكس وخدمات أخرى، مثل الخرائط والملاحة، ووسائل النقل العام وسيارات الأجرة، والطقس، والموسيقى، وغيرها)؛ اختصاراً، ومعناها بالروسية «أنت على اتصال»؛ VK أو VK (VKontakte) وOK وVK وشبكتها الاجتماعية الخاصة مثل وهي شبكة تواصل اجتماعي روسية عبر الإنترنت، مقرها سانت بطرسبرغ، متوفرة بلغات عدة؛ يستخدمها أساساً اختصاراً، وتعني «زملاء الفصل OK أو Odnoklassniki الروس، ومواطنو جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة؛ و «الدراسي»؛ وهذه أيضاً شبكة تواصل اجتماعي روسية أُطلقت عام 2006، وتضم أكثر من 200 مليون مستخدم مسجل وغيرها «Mail agents» و45 مليون زائر يومياً؛ ووكلاء البريد.

وفي ما يخص العوامل الداخلية، فإن لدى روسيا احتياطات من جميع، أو معظم الموارد الطبيعية الأساسية التي تستخرجها لتأمين الطلب المحلي أساساً، والتصدير ثانياً. ولديها صناعات متطورة في جميع القطاعات الاقتصادية، ولديها. «Import substitution» ساهمت العقوبات في إنعاشها وإنشاء صناعات إحلالية أخرى لمنتجات مستوردة قطاع زراعي يلبي حاجة السوق الداخلي من الغذاء، ويتم تصدير ما يفيض عن حاجته، ربما باستثناء نشاط التربية IHS Maritime & الحيوانية الذي تحاول روسيا تعويض النقص الشديد فيه بالاستيراد من الخارج (بحسب بيانات استوردت روسيا في عام 2021، 214,000 طن من لحوم البقر من بيلاروسيا وباراغواي والبرازيل، Trade United Nations Comtrade واستوردت في العام نفسه، بحسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة التجارية (ما قيمته نحو 27 مليون دولار، من الحيوانات الحية من أوزبكستان «database»).

روسيا أيضاً، أنشأت نظامها المالي المتطور الخاص بها، والذي يضمن تداول تدفقات الأموال حين تكون البلاد معزولة عن أنظمة الدفع العالمية. ففي عام 2014، حين بدأ الغربيون فرض العقوبات على روسيا، أنشأ بنك روسيا (البنك Payment Card System Joint Stock «المركزي الروسي)، «الشركة المساهمة الوطنية لنظام بطاقات الدفع «Mir» التي أطلقت بطاقات نظام الدفع مير (Company- NSPK).

أيضاً بمعالجة المدفوعات المحلية التي تتم في روسيا باستخدام بطاقات أنظمة الدفع الدولية. فيتم «NSPK» كما تقوم من خلالها 52.5% من جميع معاملات البطاقات المحلية في روسيا، و51.6% من إصدارات بطاقات الدفع الدائنة «Faster Payments System - SBP» والمدينة. وفي عام 2019، أطلق بنك روسيا نظام المدفوعات الأسرع ضمن حزمة تقنيات وخدمات دفع متطورة، ما سمح للأفراد بتحويل الأموال على الفور إلى بعضهم بعضاً باستخدام أرقام الهواتف المحمولة، ودفع ثمن المشتريات، ودفع فواتير الخدمات، وإجراء مجموعة واسعة من التحويلات الأخرى.

تمت من «SBP» وحتى ديسمبر/ كانون الأول 2023، كان هناك 221 بنكاً تستخدم نظام الدفع الفوري، أو الأسرع. خلالها معالجة أكثر من 10.3 مليار معاملة بقيمة 47.4 تريليون روبل.

خبير بحريني في العلاقات الاقتصادية الدولية *

alsayyadm@yahoo.com

